الأموال، إنها ضربة

وليام غويتزمان
William N. Goetzmann

الأموال تغير كل شيء
Money Changes Everything

كيف جعل التمويل الحضارة ممكنة

How Finance Made Civilization Possible

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2016, 600 pp., $35.00 (cloth).

قد لا يبدو قرض بفائدة قدرها ٣,٧٨٪ لمدة خمس سنوات بين اثنين من رجال الأعمال في عام ١٧٩٦ لافتا للانتباه، ولكن تبين أنه في عام ١٧٩٦ قبل الميلاد، ورجلا الأعمال يعيشان في مدينة أور السومرية القديمة. ويغطي كتاب وليام غويتزمان الغني بالمعلومات والمعنون الأموال تغير كل شيء يمتد ما بين بلاد الرافدين القديمة وصولا إلى أمريكا والصين وأوروبا في القرن العشرين، ويتضمن رحلات عبر اليونان وروما الكلاسيكيتين، والصين القديمة، ومراكز الابتكار المالي في العصور الوسطى وعصر النهضة في أوروبا.

ويهدف غويتزمان إلى أن يبين الدور التمكيني الذي أداه التمويل في تنمية المجتمع البشري وثقافة ومعرفة البشر. وتتمثل فكرته الأساسية في أن الابتكارات المالية كان لها تأثير حضاري على مر العصور. وقد يكون هذا الرأي مثيرا للجدل اليوم، حيث يُنظر كثيرا إلى الخبراء الماليين كتأثيرات ضارة، ولكن غويتزمان يقدم حجة قوية.

فيتمثل أسلوب الإقناع الذي يتبناه في غمر القارئ بثروة من التفاصيل التاريخية. وقد تغمرنا كميتها المطلقة في بعض الأحيان، ولكنه يدعم رواياته بحلقات وشخصيات وقصص شخصية تاريخية رائعة من الاكتشاف (على سبيل المثال، دوره في الكشف عن ميثاق تأسيس شركة هونور ديل بازاكل في تولوز بفرنسا في عام ١٣٧٢ والتي استمر نشاطها حتى القرن العشرين).

ويبدأ الكتاب في مدينة الوركاء السومرية، حيث تطورت الرسومات على الرموز الطينية التي عملت بمثابة سجلات مالية إلى كتابة مسمارية، وهي واحدة من أقدم أشكال الكتابة. وقد أثرت الابتكارات المالية المبكرة على مفهوم الوقت عند البشر. ولا يقابل التقويم السومري البالغ ٣٦٠ يوما بأي شكل من الأشكال الوقت الفلكي، ولكن الرقم ٣٦٠ يقبل القسمة إلى العديد من الأرقام الكلية، وبالتالي فهو مثالي لتقسيم الوقت إلى نسب متساوية ملائمة للعقود المالية. (في الواقع، لا يزال العام البالغ ٣٦٠ يوما يستخدم في حساب استحقاقات الفائدة على السندات في الزمن المعاصر.)

وقد تكون مفاهيم الوقت في العقود المالية في القرون الوسطى مخالفة للمفاهيم الكنسية، مما أسهم في الخلاف بين الكنيسة والمجتمع التجاري. وكانت المعاملات التجارية الحرة—وبالتالي المستوى من الثقة في نظام مالي يمكن أن يحل محل العلاقات الشخصية التي كانت سائدة في المجتمعات التقليدية—حاسمة في زيادة الكثافة السكانية.

التمويل دعم القدرات المتعلقة بالفكر المجرد

كذلك فإن التمويل دعم القدرات المتعلقة بالفكر المجرد. ويدرك معظم طلاب علم التمويل دوره في تطوير الرياضيات ونظرية الاحتمالات، ولكن على سبيل المثال يشير غويتزمان أيضا إلى درجة التجريد اللازمة لإدراك مفهوم المطالبات المالية باعتباره شكلا من أشكال الثروة غير المادية التي يتعين تتبعها من خلال القيد المحاسبي.

وينتج عن مثل هذه اللوحة الشاملة في كثير من الأحيان صدمة مفاجئة من الألفة التي تعتبر واحدة من المتع الكبيرة في قراءة التاريخ. وعلى سبيل المثال، ففي مدينة دلمون في وادي الرافدين، يمكن أن يشارك المواطنون العاديون بشكل سلبي في مشروعات من خلال المساهمة برأسمال في شكل سوار لليدين، بطريقة تشابه شراء أسرة معاصرة لسهم أو سهمين من أسهم شركة غوغل. واشترى سكان مدينة البندقية بشغف أول سندات حكومية فعلية *(Prestiti)*. وأعطى هذا الشمول المالي للأشخاص غير المشاركين بشكل مباشر في الأسواق المالية حصصا سائلة في أنشطة متنوعة مدرة للدخل يمكن أن توفر قدرا من الأمن الاقتصادي، فضلا عن حصة في التوسع الاقتصادي للدولة.

ويستكشف الكتاب أيضا كيف أن الأسواق المالية تجد باستمرار أساليب لتسييل الأصول التي تبدو غير سائلة. وتظهر سجلات محلات الرهنيات الصينية في القرن السابع أن أي شيء له قيمة عند إعادة البيع يمكن استخدامه كضمان للحصول على قرض؛ وفي القرن الخامس عشر، تطورت أسواق العقود المستقبلية التي تنطوي على المضاربة على أرباح بنك Casa di San Giorgio الذي تأسس لإدارة الشؤون المالية لمدينة جنوة.

ويتناول الكتاب بتعمق تطور هياكل المؤسسات، وخاصة أهمية المطالبات السائلة ذات المسؤولية المحدودة في دعم الإقبال الضروري على المخاطرة وتطور المالية العامة (كانت حكومة جنوة تمول من خلال أدوات شبيهة بأسهم رأس المال قبل تطور السندات المعاصرة المرتبطة بإجمالي الناتج المحلي أو أسعار السلع الأولية). وتظهر العملات المعدنية (على سبيل المثال، في اليونان وروما) والنقود الورقية (في الصين) على أنها حلول لمشاكل محددة في أوقات محددة.

ولا يتجاهل غويتزمان الجانب المظلم من التمويل، بما في ذلك الأزمات المالية في روما القديمة (٣٣ م) والحكايات الأكثر ألفة لفقاعات بحر الجنوب والميسيسيبي في القرن الثامن عشر. وهو يعزو انفجار الفقاعات المالية في كثير من الأحيان لتدخلات الحكومة (على سبيل المثال، قانون الفقاعات لعام ١٧٢٠)، بقدر ما يعزوها إلى السلوك غير العقلاني للمستثمرين الذين يفرطون في الرفع المالي.

وهذا الكتاب عمل رائع من التوليف والعلوم الأكاديمية ويتيح منظورا عميقا لأي شخص يحاول فهم المشاكل الحالية في دور التمويل والتنظيم المالي في مجتمع متحضر.

إيلي كانيتي
مستشارة، إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي

روبن هود

كينيث شيفي وديفيد ستاسافاج
Kenneth Scheve and David Stasavage

ضريبة الأغنياء بأسلوب "روبن هود"
Taxing the Rich

تاريخ عدالة المالية العامة في الولايات المتحدة وأوروبا
A History of Fiscal Fairness in the United States and Europe

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2016, 288 pp., $29.95 (cloth).

في زيارة إلى قرية فقيرة في ويلز في ثلاثينات القرن الماضي، أشار الملك البريطاني في المستقبل إدوارد السابع في مقولة شهيرة إلى أنه «لا بد من القيام بعمل ما.» والألم الحالي بسبب زيادة عدم المساواة يبعث بشعور حزين بالمثل. ولكن هل سيتم القيام بشيء ما حول هذا الموضوع، في شكل تصاعدية ضريبية أكبر بكثير؟ ويعطي هذا الكتاب المثير للإعجاب إجابة واضحة: ربما لا.

وهذه الإجابة ليست إلا استنتاجا ضمنيا لفكرة المؤلفين الكبيرة: نظرية مميزة بشأن ما يحرك التصاعدية الضريبية القوية. وللوصول إلى هذه النقطة، يعرض المؤلفان بطريقة أنيقة تفسيرين بديلين. الأول هو أن التصاعدية الضريبية تأتي تطبيقا لحجج القدرة على الدفع: ينبغي أن يدفع الأغنياء معدل ضريبي أعلى لأنه يضرهم بشكل أقل. ولكن يبين المؤلفان أن ارتفاع معدلات الضرائب على الشريحة الأعلى دخلا لم ينتج عموما عن زيادة عدم المساواة قبل الضرائب. والتفسير الآخر هو أن الزيادة التصاعدية جاءت نتيجة تمديد حق الاقتراع، حيث يصوت الفقراء الأكثر عددا لاستخراج موارد من الأغنياء الأقل عددا. ولكن يخلص المؤلفان إلى أن هذه القصة لا تفسر الواقع أيضا.

وكل ما يتبقى هو نظريتهم «التعويضية» — وهي فكرة أنه من الأرجح أن تظهر نظم الضريبة الشخصية التصاعدية بقوة عندما يكون في المجتمعات الديمقراطية نوع من عدم العدالة الأساسي الناجم عن تصرفات الدولة والذي لا يمكن إزالته بوسائل أخرى، وبصفة خاصة عندما تكون «الموارد مكدسة لصالح الأغنياء، والحكومة هي التي قامت بالتكديس.»

ويمكن أن يأخذ عدم العدالة هذا عدة أشكال، مثل الضرائب واسعة النطاق على السلع الأولية اللازمة لتحقيق الإيرادات. ولكن المصدر الأهم، في مركز حجتهما، هو التعبئة الجماهيرية للحرب. ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك الحرب الأهلية الأمريكية التي شملت ضرائب جماعية وكان هناك شعور سائد بأنها «حرب الرجل الغني وصراع الرجل الفقير». ومن المؤكد أن الجانبين فرضا ضريبة دخل تصاعدية. (وتتسق إزالة ضريبة الدخل الفيدرالية بعد ذلك بوقت قصير مع تأثير ضمني آخر للرأي «التعويضي»: تتلاشى التصاعدية بعد تراجع عدم العدالة الأساسي.) وتنطبق نفس الرواية السردية الواسعة على الحربين العالميتين اللتين يتناولهما الكتاب بالتفصيل. ولكن العالم تغير، وتغيرت تكنولوجيا الحرب بصفة خاصة. وهذا التحول نحو الحرب عالية التكنولوجيا بدلا من القتال بجيوش حاشدة هو الذي جعل المؤلفان يشككان في أنه ستكون هناك نوبات أخرى تصاعدية مثل تلك التي حدثت في القرن العشرين.

وهذا الكتاب عبارة عن نموذج منهجي. فيطور المؤلفان حججهما من خلال مجموعة واسعة من الأساليب: الاقتصاد القياسي، والتجارب المعملية، وتحليل النصوص، والروايات التاريخية. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى مجموعة البيانات (وهي في صميم تحليلاتهما) التي قاما بجمعها بشأن معدل الضريبة على الشريحة الأعلى دخلا ومعدل الضريبة على الإرث في ٢٠ بلدا خلال الفترة ١٨٠٠–٢٠١٣.

ويعطي لنا كينيث شيفي وديفيد ستاسافاج الكثير الذي يمكن أن نفكر فيه. ويبدو، على سبيل المثال، أن هناك حالات متناقضة من التعبئة الجماعية التي لم تؤد إلى زيادة تصاعدية أكبر في الضريبة على الدخل أو ضريبة الإرث. ومن هذه الحالات عصر الثورة الفرنسية، التي فرض فيها كما يدعي المؤلفان ضرائب تصاعدية أخرى. وقد تكون إسرائيل من الحالات الأخرى، التي زاد فيها معدل ضريبة الدخل على الشريحة الأعلى دخلا (المتعلقة أيضا بالقروض القسرية) بنحو ١٠ نقاط مئوية في السنوات السبع حول حرب ١٩٦٧، ولكن زاد أدنى معدل بنحو ١٢ نقطة مئوية. وفي المقابل، زادت التصاعدية الضريبية في بعض الأحيان بدون تعبئة: يشير المؤلفان إلى المجتمعات الديمقراطية التي لم تشترك في الحرب العالمية الأولى. ويؤدي تحديد وتحليل الأمثلة المعاكسة الواضحة بطريقة منهجية إلى فهم أفضل لقوة الرأي التعويضي وحدوده المحتملة.

الحرب عالية التكنولوجيا جعلت المؤلفان يشككان في أنه ستكون هناك نوبات أخرى تصاعدية.

غير أن المهمة الأساسية التي يتركها لنا الكتاب هي فهم الفكرة الكامنة وراء عدم العدالة الناتج عن الدولة. فالحجة المقدمة بشأن أهمية وقوة الحجج التعويضية في الخطاب العام حول هذه القضايا مقنعة تماما. ولكن ما هو المطلوب لرفع هذه الحجج إلى المستوى الذي تؤثر فيه بشدة على السياسات؟ ففي الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، كانت معدلات الوفيات بين فئة الضباط البريطانيين أعلى بكثير من الجنود العاديين من الأصول الفقيرة. وهل يمكن أن يكون ذلك لأن الأغنياء على استعداد لتقديم تنازلات غير عادية في أوقات الحرب لأنهم سيستفيدون أكثر في حالة عدم الخسارة («حرب الرجل الغني»)؟ ولماذا لم يؤد الاستياء إزاء المزيج من عمليات الإنقاذ والتقشف على مدى السنوات القليلة الماضية (حتى الآن) إلى المزيد من التصاعدية الضريبية؟

ويوضح المؤلفان قوة الرأي التعويضي. وإذا حكمنا على أساس النجاح الواضح للخطاب خلال الانتخابات الرئاسية التمهيدية الأميركية لعام ٢٠١٦ الذي يتحدث عن نظام مزور لصالح الأغنياء، فإن النظرية التعويضية لم تمر دون أن يلاحظها الاستراتيجيون السياسيون.

مايكل كين
نائب مدير، إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

اقتصادك واقتصادي

أرون صنداراراجان
Arun Sundararajan

اقتصاد التقاسم
The Sharing Economy

نهاية العمالة وظهور الرأسمالية القائمة على المزاحمة
The End of Employment and the Rise of Crowd-Based Capitalism

MIT Press, Cambridge, Massachusetts, 2016, 256 pp., $26.95 (cloth).

اقتصاد التقاسم هو تحويل التجارة أمام أعيننا. فيتخطى الآلاف عبء الوقوف عند ناصية الشارع تحت المطر لتوقيف سيارة أجرة ويستدعون ببساطة سيارة من شركة أوبر (Uber) أو ليفت (Lyft) لنقلهم إلى المطار. ويبيع آخرون ما يصنعونه من ملابس على موقع إتسي (Etsy) على الإنترنت، ويسمح غيرهم للغرباء بالإقامة في منازلهم من خلال موقع آير بي إن بي (Airbnb)، أو يتعاقدون مع بستاني عبر موقع تاسك رابيت (TaskRabbit) لإزالة الأعشاب الضارة. ويتدفق عدد لا يعد ولا يحصى من «العمال» على موقع «الترك الميكانيكي» (Mechanical Turk) لشركة أمازون لأداء «المهام التي تتطلب الذكاء البشري» مقابل رسوم قليلة جدا.

ويتناول خبير اقتصاد التقاسم والأستاذ بكلية سترن لإدارة الأعمال بجامعة نيويورك الأستاذ أرون صنداراراجان الكم الهائل من القضايا الناشئة عن هذه التطورات في كتابه الرائد.

وصنداراراجان خبير في مجاله. فهو أكاديمي حائز على جوائز ويكتب بوضوح يخفي مدى تعقيد الموضوع الذي يتناوله. ومشيرا إلى أبحاثه الذاتية وأبحاث الكثير من الأكاديميين الآخرين، فهو يوضح كيف يمكن للمنظمات التي يتمثل هدفها الرئيسي في توفير العرض المطلوب لتلبية طلب المستهلكين أن تقود اقتصاد اليوم. ويستكشف كيف تُملي هذه التطورات نهاية العمالة كما نعرفها وما الذي ينبغي أن يفعله المجتمع لحماية العامل الأميركي من أسوأ جوانب الداروينية الرأسمالية القائمة على المزاحمة.

ويقسم صنداراراجان الكتاب إلى جزأين منطقيين، السبب والأثر، ويتناول كل فصل من الفصول الثمانية الرئيسية موضوعا محددا. فإذا كنت غير متأكد من معنى مفهوم تكنولوجيا «دفتر المعاملات» (blockchain) وبيتكوين (Bitcoin) أو تتساءل كيف تتخلف «المنصة» بالضبط عن «التسلسل الهرمي»، فإنك ستجد الإجابات في هذا الكتاب المفيد للغاية والشامل.

ويحدد صنداراراجان خمس خصائص أساسية لاقتصاد التقاسم. ويقوم هذه الاقتصاد إلى حد كبير على أساس السوق، ويستفيد من رأس المال غير المستخدم بالقدر الكافي، ويعتمد على الشبكات القائمة على المزاحمة، ولا يطمس الخطوط بين ما هو شخصي وما هو مهني فقط، بل يطمس أيضا الخطوط بين العمالة والعمل العارض.

ولكن ما الذي ولّد هذه الرأسمالية القائمة على المزاحمة؟ يقول صنداراراجان إنه ستيف جوبز المؤسس المشارك لشركة آبل وأجهزة آي بود. فقد كان جهاز آي بود هو أول منتج ينجح في اختراق السوق على نطاق واسع ويتم تطويره للمستهلكين، وليس للشركات أو الحكومة، ومنذ ذلك الحين ركزت أهم الابتكارات على المستهلكين، مثل آي فون، وآي باد، وفيسبوك.

والثقة أساسية في هذا الاقتصاد. فكان يمكن أن يكون لدينا أقارب في القرن العشرين قد يترددون في السماح لغرباء بقيادة سياراتهم أو الإقامة في منازلهم وهم يقضون إجازتهم على أساس مجرد وعد بالدفع. غير أن الآلاف من الناس يفعلون هذه الأشياء كل يوم لأن الاقتصاد الرقمي أنشأ شبكة يمكن أن نثق فيها.

ونتج عن هذا الاقتصاد تداعيات إيجابية عن طريق الاستفادة من الأصول غير المستخدمة بالقدر الكافي وزيادة الفرص الاقتصادية. ومع ذلك، فقد ولّد أيضا تطورات خارجية سلبية، فقد لا يروق لجارك مجيء وذهاب «ضيوفك» عبر آير بي إن بي، وقد ساعدت القواعد التنظيمية الضعيفة بالطبع على نمو اقتصاد التقاسم. وعلى سبيل المثال، قد تعاني شركة آير بي إن بي من أجل البقاء إذا كان على المضيفين العارضين الالتزام بنفس شروط مكافحة الحريق والسلامة والقواعد التنظيمية الأخرى التي تُنظم عمل الفنادق التقليدية.

ويدعو صنداراراجان إلى إعطاء المسؤولية التنظيمية لسوق النظير إلى النظير والسماح لمنظمات جديدة ذات تنظيم ذاتي بسد الفجوة. ولكنه قد يكون يبالغ في تقديره لقدرة القطاع الخاص على توفير حماية كافية للمستهلك. وعلى الرغم من أن إبعاد الهيئات التنظيمية الحكومية قد يبدو ضروريا لاحتضان اقتصاد التقاسم، فقد يضطر المستهلكون إلى المعاناة من خلال العديد من الرحلات الخطيرة، والشقق القذرة، والحدائق المدمرة قبل أن تفرز السوق «التعاونية» تلك الأمور.

الثقة أساسية في اقتصاد التقاسم.

وكنت أود أن أرى بيانات إضافية عن التعويضات. فعلى سبيل المثال، يؤكد صنداراراجان أن العمال يمكن أن يتوقعوا عموما تحقيق أجر أعلى في الساعة من خلال المهام المنفذة لحسابهم الخاص مقارنة بالقنوات التقليدية، مشيرا إلى السباكين في سان فرانسيسكو كدليل. ولكن هذا التأكيد مضلل لسببين. أولا، لا تتضمن بيانات الأجور بالساعة المنافع التي عادة ما تشكل من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من مجموع التعويضات. وثانيا، فإن كسب علاوة على الأجر لمدة ساعة أو عدد قليل من ساعات العمل الحر شيء، وإيجاد عمل حر لمدة عام كامل بهذا الأجر يمثل شيئا آخر. فالعديد من العاملين لحسابهم الخاص يتمنون تحقيق نفس القدر من المال الذي يحققه السباكون في سان فرانسيسكو، وهو ٦٦ ٥٠٠ دولار في العام.

ولا تنتقص هذه النقطة من الجودة العالية لكتاب صنداراراجان، الذي يعتبر ضروريا لفهم كيف تنتصر رأسمالية اليوم القائمة على المزاحمة على الثورة الصناعية للماضي. ففي عالم آدم سميث، أدت اليد الخفية للسوق إلى تقابل العرض والطلب. وفي عالم صنداراراجان، فإن اليد الخفية لا تزال تقوم بعملها. والاختلاف هو أنها تحصل الآن على مساعدة من التمويل من نظير إلى نظير، ومنصات غير شخصية، وتكنولوجيا «دفتر المعاملات»، والتطبيقات الأخرى الموجودة في كل مكان.

جوان وينر
مديرة دراسات الماجستير في علم الاقتصاد التطبيقي بجامعة جورج واشنطن، ومؤلفة كتاب إصلاح ضريبة الشركات في الاتحاد الأوروبي (Company Tax Reform in the European Union)